

العنف الرقمي: نمط إجرامي حديث موجه ضد المرأة في زمن التكنولوجيا الحديثة
**Digital Violence: A New Criminal Pattern Against Women in
the Age of Modern Technology**

عبد القادر مبرك⁽¹⁾ . أونيسة داودي⁽²⁾

⁽¹⁾ جامعة مولود معمري، مخبر العولمة والقانون الوطني، الجزائر،

⁽¹⁾Abdelkader.mebrek@ummto.dz ⁽²⁾ounissa.daoudi@ummto.dz

تاريخ الاستلام: 2024/09/15؛ تاريخ القبول: 2025/05/23؛ تاريخ النشر: 2025/06/07

ملخص:

ظهر العنف الرقمي ضد المرأة كمفهوم جديد في العصر الحديث، بحيث اتخذ من خلاله العنف في مفهومه التقليدي شكل جديد في البيئة الرقمية بطابعه المادي والمعنوي، بتوجيه مختلف أنواع التهديدات والإساءة في عصر التكنولوجيا الحديثة وتنامي التقنيات الإلكترونية المساعدة في ذلك، إذ يشمل هذا الوصف التنمر والتحرش والمضايقة الجنسية والابتزاز الإلكتروني، وأكثر من ذلك انتهاك الخصوصية الرقمية للمرأة في الفضاء الرقمي.

وستتم هذه الدراسة بهدف الوصول إلى فهم هذه الظاهرة ووضع الحلول المناسبة لمواجهتها في عصر التكنولوجيا والتحول الرقمي، ورغبة في حماية حقوق المرأة في البيئة الرقمية. كلمات مفتاحية: المرأة؛ العنف الرقمي؛ البيئة الرقمية؛ التكنولوجيا الحديثة؛ حقوق المرأة.

Abstract:

Digital violence against women has emerged as a new concept in modern times, transforming traditional forms of violence into new shapes within the digital environment, both materially and morally. This violence manifests through various types of threats and abuse in the age of modern technology and the growth of electronic tools that facilitate it. It includes cyberbullying, harassment, sexual misconduct,

cyber extortion, and, importantly, the violation of women's digital privacy in the online space.

This study aims to understand this phenomenon and develop appropriate solutions to address it in the era of technology and digital transformation, with a commitment to protecting women's rights in the digital environment.

Keywords: women; digital violence; digital environment; modern technology; women's rights.

المقدمة:

شهد العصر اليوم تحولاً شاملاً بفضل ظهور تقنيات التكنولوجيا الحديثة التي غزت مختلف الميادين، بما في ذلك المجال الإجرامي، وبالضبط في العنف الموجه للمرأة عامة، والذي اتخذ نمط رقمي وبهذا أصبح أحد أشكال العنف المعاصر الذي يهدد حقوق النساء ويؤثر سلباً على حياتهن اليومية وتواجهن في البيئة الرقمية في الوقت الذي أصبحت فيها الحقوق الرقمية معترف بها من قبل المجتمع الدولي والسلطات المحلية، إذ يتضمن هذا النوع من العنف المستحدث استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي بمختلف محطاتها لتوجيه الإساءة والتهديد أو المضايقة بشكل رقمي في ظل تزايد الانتشار الواسع للإنترنت وتزايد استخدام الهواتف الذكية.

إن دراسة موضوع العنف الرقمي ضد المرأة في عصر التكنولوجيا الحديثة له أهمية بالغة من الإلمام به، بالأخص من زاوية النظر لواقع المرأة في مواقع التواصل الاجتماعي ومختلف محطات الفضاء الرقمي، وهذا لزيادة الوعي في فهم الظاهرة وبالتالي الأهم من هذا العمل على تعزيز التغيرات الثقافية والاجتماعية في عصر الرقمنة عن طريق بعض الاقتراحات، وكذا تطوير السياسات القانونية والخطط لوضع استراتيجيات وميكانيزمات فعالة لمكافحة العنف الرقمي ضد المرأة أو الحد من انتشاره.

في المقابل، فإن هذه الورقة البحثية تنظف إلى تحقيق مجموعة من الغايات التي أهمها الوقوف عند تحليل الظاهرة عن طريق فهمت ومعرفة أشكال العنف الرقمي وتأثيره على النساء قصد اقتراح حلول عملية، وتطوير استراتيجيات وقائية للحد منها.

يطرح هذا الموضوع ذو الأهمية البالغة مجموعة من التساؤلات العلمية ذات الأبعاد

القانونية والاجتماعية والنفسية، يمكن إجمالها في إشكالية استعمال التكنولوجيا الحديثة كأداة عنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي بين الواقع والتنظيم القانوني.

يتطلب موضوع العنف الرقمي استخدام مجموعة من مناهج البحث العلمي، أهمها المنهج الوصفي في تحديد المصطلحات المرتبطة بالدراسة والتي تركز حول العنف الرقمي ضد المرأة، إلى جانب المنهج التحليلي في تحليل واقع تنامي العنف في البيئة الرقمية وفهم أشكاله وتحليلها لمعرفة ما إن كانت معنفة رقمياً أم لا، إلى جانب استخدام المنتج الإحصائي في تحديد أهم الأرقام والإحصائيات المسجلة لهذه الظاهرة في الجزائر، وفي الأخير الاستناد على المنهج الاستنتاجي في تحديد أهم النتائج والاقتراحات.

موضوع العنف الإلكتروني أو ما يعرف بالعنف الممارسة في الفضاء الرقمي على المرأة، أرى أنه يتم دراسته من خلال خطة ثنائية تقتضي محورين، أولهما يتعلق بخصوصية العنف الرقمي كتهديد جديد للمرأة في زمن التكنولوجيا الحديثة بالتطرق إلى تحديد مدلوله ثم أشكاله، في حين الثاني خصص لدراسة أبعاد العنف الرقمي بين التنظيم القانوني والإحصائيات وهذا من زاوية نظر الميديا الحديثة، وكذلك بين الأرقام الإحصائية والنصوص القانونية نحو مبادرات نسوية الحد من تنامي وانتشار هذه الدائرة الإلكترونية التي أصبحت كحاجز للمرأة في للبيئة الرقمية وتصفح محطات الواقع الافتراضي.

أولاً: خصوصية العنف الرقمي كتهديد جديد للمرأة في زمن التكنولوجيا الحديثة

تزايد التطور التكنولوجي بشكل سريع، مما أثر على الجوانب الأخرى في الواقع الحقيقي، إذ نقل العديد من الجرائم من نمطها التقليدي إلى نمط إلكتروني في بيئة رقمية، قائم على وسائط ودعائم إلكترونية، وخصوصية العنف الرقمي ضد المرأة باعتباره أحد أنواع العنف المعاصر الحديث الزهور تتحدد من خلال التطرق إلى تعريف وتحديد أشكاله في العصر الرقمي الحديث.

1- تعريف العنف الرقمي الموجه للمرأة

يعتبر العنف في مفهومه العام عبارة عن إلحاق الضرر بشخص ما، سواء كان هذا الضرر مادياً أو معنوياً، وفي ظل التكنولوجيا الحديثة أخذ هذا الأخير موقعه في البيئة الرقمية واتجه بالدرجة الأولى نحو المرأة في نمط إلكتروني.

يمكن تعريف العنف الرقمي على أنه ذلك العنف المتصل بالتقنية الموجه ضد المرأة في الواقع الحقيقي، يتضمن مجموعة من الأفعال العنيفة القائمة على النوع الاجتماعي التي ترتكب أو تحرض أو تتفاقم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كجهاز الهاتف والإنترنت ومختلف منصات التواصل الاجتماعي، إذ يشتمل هذا النوع من العنف لهذا الوصف كل من التتبع الإلكتروني والتحرش الجنسي الإلكتروني إلى جانب خطاب الكراهية وما شابه ذلك⁽¹⁾.

ويعرف أيضا على أنه كل فعل يؤدي إلى إيذاء المرأة أو تهديدها أو الإضرار بها أو بحياتها أو سمعتها أو بكل ما يحيط بها، إذ يتخذ العنف الإلكتروني أشكالا عديدة، منها التهديدات المباشرة أو غير المباشرة وانتهاك خصوصيتها، أو إرسال أو تبادل صور جنسية، أو انتحال شخصيتها، والسطو على حسابها وتهكيره والسيطرة عليه⁽²⁾.

بمعنى أن العنف الرقمي ضد المرأة هو مجموعة من الأفعال والسلوكيات التي تعتمد على التقنية الحديثة في ظل تطور وتنامي التكنولوجيا الرقمية كأداة ووسيلة لإيذاء النساء أو تهديدهن أو الإضرار بسمعتهم لغايات وأسباب مختلفة، تختلف في ذلك من شخص لآخر، بحيث يشمل هذا النوع من العنف أنواع التهديدات عبر الإنترنت التي أهمها انتهاك حق الخصوصية الرقمية ونشر معلومات أو صور حميمة دون موافقة المرأة المستهدفة، إلى جانب مختلف السلوكيات التي تؤدي في نهايتها إلى السيطرة أو التلاعب بالنساء عبر وسائل التواصل الاجتماعي كافة.

بهذا تظهر خطورة العنف الرقمي باعتبار مرتبط بظهور تقنيات التكنولوجيا الحديثة في أنه يستخدم فضاء رقمي واسع لا يعرف الحدود المكانية ولا الزمانية، ومن الصعب التحكم فيما ينشر فيه وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بالمرأة وكان قد تم تحميل صورها مثلا من طرف الغير الذي لم يكن بنوي تعنيفها، بل لأنه تصادف معها فقط وقتك بتحميلها بعد أن قام الجاني بنشرها.

(1) نوال وسار، العنف الرقمي ضد المرأة امتداد الظاهرة وتمدد الأشكال، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 07، العدد 01، ص 264.

(2) قمقامي فاطمة الزهراء، العنف ضد المرأة العنف الرقمي ضد المرأة أنموذجا، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 11، العدد 03، 2023، ص 66.

2- أشكال العنف الوجه نحو المرأة في محطات الفضاء الرقمي

تمشيا مع التطور التكنولوجي الحديث، وظهور أنواع مختلفة من الأجهزة الإلكترونية واتساع امتلاكها من طرف الغير، وبالتالي ظهور العديد من المواقع ذات الطابع الإلكتروني، وهذا بحد ذاته يؤدي إلى تنوع أنماط العنف الرقمي ناحية النساء.

بحيث أن تحديد أشكال وأنماط هذا النوع المستحدثة من أفعال العنف ضد المرأة يمكن في تعريف العنف في صيغته العامة؛ ذلك لأنه يشكل الواقع الحقيقي والواقع الافتراضي التي تكون فيه المرأة، وحسب منظمة العفو الدولية في تقريرها عن العنف ضد المرأة عبر الإنترنت في سنة 2018، قررت على أنه يتخذ العنف الإلكتروني أشكالاً متعددة، منها التهديدات المباشرة أو غير المباشرة، واستخدام العنف الجسدي أو الجنسي، وأنواع الإساءة التي تستهدف جوانب مختلفة من هوية المرأة، إذ تشمل هذه الأشكال العنصرية وأفعال التحرش الجنسي، وكل الأفعال المدرسة في مجملها إلى المضايقات وانتهاكات الخصوصية، محاولة اختراق المعلومات الخاصة لشخص ما ونشرها على شبكة الإنترنت بقصد إلحاق الأذى به، أو حالة تبادل صور جنسية أو حميمة لامرأة بدون موافقتها ورضائها⁽¹⁾.

من هذا المنطلق يظهر لي أن هذا النوع من العنف يعتبر حديث الظهور مقارنة بالعنف التقليدي، لأنه يرتبط وبصورة مباشرة بالتكنولوجيا الحديثة وسلطة الأنترنت، ونظرا لتنوع محطات الفضاء الرقمي فهو يستهدف المرأة من جوانب مختلفة، لاسيما التهديدات الرقمية لأغراض جنسية من خلال الضغط عليها بالصور أو فيديوهات حميمة تظهر فهم الضحية عارية تماما، لذا فإنه إلى جانب هذه الأشكال يمكنني إضافة مجموعة من الأفعال الإجرامية التي تعتبر عنفا رقميا موجه نحو المرأة في الفضاء الرقمي تحت منظور الجريمة المعلوماتية أهمها⁽²⁾:

- الوصول غير المسموح والسيطرة غير المسموحة على شخصية المرأة: يتمثل هذا الأسلوب في الهجوم على حسابات الشخص -المرأة- الإلكترونية أو أجهزته الشخصية للحصول على مجموعة من المعلومات والبيانات الخاصة أو حجب وصوله إلى حساباته

(1) منظمة العفو الدولية، العنف ضد المرأة عبر الإنترنت في 2018، على الرابط الإلكتروني

<https://www.amnesty.org/ar/latest>، تم النشر 23 سبتمبر 2020، وتم التصفح في 27 أوت 2024 على الساعة 14:23

(2) نوال وسار، المرجع السابق، ص 270.

لأسباب مختلفة.

- الاستغلال الجنسي المرتبط بالتقنية: يكون من خلال ممارسة القوة على شخص واستغلاله جنسيًا باستخدام التكنولوجيا كأداة أساسية في هذا الاستغلال، بما في ذلك الضغط على المرأة لممارسة الجنس عن طريق المحاكاة.

- التهديد الإلكتروني: يتضمن هذا الأخير كل أنواع الخطاب والمحتوى العنيف، سواء كان مكتوبًا أو مصورًا أو شفويًا، يعبر في محتواه عن نوايا التهديد بإيقاع الأذى بالشخص أو عائلته أو أصدقائه أو ممتلكاته.

نظرًا لتعدد وتنامي تقنيات التكنولوجيا الحديثة، وبالأخص مع ظهور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، استدعى الأمر ظهور أفعال وسلوكيات إجرامية أخرى تشكل عنفًا في البيئة الرقمية تجاه المرأة ولأغراض متنوعة، بحيث تسهل التقنية الحديثة حدوثها، يمكن الإشارة إلى أشكال أخرى أو مظاهر شائعة في الواقع الافتراضي الذي تعيشه المرأة، والتي تتجلى في الأنماط التالية:

- السيطرة والتلاعب بالمعلومات: تعني فقدان السيطرة على المعلومات المجمعة أو المسروقة، مع إمكانية تغييرها والعبث بها مما يسبب ذعرًا للمرأة، وفي هذا نوع من التعنيف أو ممارسة العنف المعنوي الذي يؤثر على الحالة المزاجية والإدراكية للمرأة الضحية.

- الابتزاز الرقمي: وهو نفس المعنى المتعارف عليه في الواقع الحقيقي الذي يكون من خلال إجبار الشخص على القيام بتصرفات ضد إرادته من خلال التهديد والتخويف، إلا أنه يعتمد في ذلك على وسائل ودعائم إلكترونية أساسها من منطلق توافر جهاز معالجة آلية للمعطيات.

- الذم والسب والقذف والتشهير الإلكتروني: يكون من خلال مختلف الأقوال المكتوبة أو المسموعة المرسلة إلى المرأة عبر أحد حساباتها الإلكترونية، يتضمن في ذلك المساس بمصداقيتها أو مهنتها أو قيمتها الاجتماعية ومركزها العام، عن طريق نشر أخبار كاذبة أو التلاعب بالحقائق بشأن أمر معين لهذه المرأة ضحية العنف الرقمي.

- تقليد أو سرقة الهوية: وهذا النوع هو الأكثر شيوعًا في العصر الحديث، إذا تعاني منه غالبية النساء وبالأخص في مواقع التواصل الاجتماعي على رأسها فايسبوك، يكون

باستخدام أو انتحال شخصية المستخدم دون رضاه ودون موافقتها وعن طريق الغش، مما قد يوهم البعض على أنه تلك المرأة ويتحدث مع الغير على أساسها، وبالتالي يجمع حقائق وأسرار وحتى صور أو مقاطع فيديو التي لا يشترط فيها أن تكون جنسية، وإنما تكون المرأة الضحية أو أي امرأة أخرى تقرها مثلاً ظاهرة فيها بشكل واضح، كي يستعملها الجاني الذي انتحل هويتها كورقة ضغط وتهديد على الضحية في البيئة الرقمية.

- **المراقبة والتتبع:** تكون من خلال المراقبة المستمرة لأنشطة الشخص وحياته اليومية عبر وسائل إلكترونية، بما في ذلك تتبع خطوات امرأة معينة على مواقع التواصل الاجتماعي، مما يثير نوع من الخوف والهلع في نفسها بأن هناك من يتبعها وبالتالي يريد ممارسة العنف أو التعنيف الرقمي عليها.

ثانياً: أبعاد العنف الرقمي بين التنظيم القانوني والإحصائيات

يتخذ العنف الرقمي أو ما يعرف بالعنف الإلكتروني مجالات واسعة في الفضاء الرقمي، بغض النظر على أنه مرتبط بالتقنية الحديثة، فإنه يتخذ من التكنولوجيا عامة كأداة الضغط على إرادة المرأة ليأخذ منحى العنف الواقعية من مادي ومعنوي، ذلك لأن الشخص الذي يلجأ إلى هذا النوع الحديث له غابات وأهداف من ذلك، والتي يعكسها الواقع في غايتين إما تلبية الرغبة الجنسية أو الحصول على مبلغ من المال كبير القيمة، بهذا فإن العنف الرقمي ضد المرأة يأخذ أبعاد تتحدد بين تنظيم قانوني وبين إحصائيات مختلفة من جوانب نفسية واجتماعية واقتصادية من منظور الميديا الحديثة.

1- من منظور الميديا الحديثة:

يعيش العالم اليوم موجة تغير كبيرة في استعمال تقنيات التكنولوجيا الحديثة وسرعة امتلاكها، بحيث كل واحد منا يملك جهاز معالجة آلية للمعطيات، لكن ليس الكل يستخدمه نفس الاستخدام السليم والأمن، بحيث تكون الميديا في عصر المعلومة الإلكترونية متاحة للجميع دون أي استثناء، وأصبحت ذات اهتمام كبير من طرف النساء، الأمر الذي جعلهم يخضعون لتجربة العنف والتعنيف في بيئة رقمية نتيجة لاتباعهم لتطورات ومستجدات هذه الميديا الحديثة بمفهومها العصري، ظف إليه التنوع في مواقع التواصل الاجتماعي من إنستغرام وفيسبوك وفابير وتويتر وإيمو وسناب شات إلى ما شابه ذلك.

حيث كلما زاد توغل المرأة في محطات الفضاء الرقمي كلما كانت أقرب للعنف الرقمي،

لاسيما من طرف أصحاب الجنس عن طريق المحاكاة، وهذا ما تعكسه مواقع التواصل الاجتماعي للأسف حاليا، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن ما إذا أصبحت الميديا الحديثة وسط رقمي يحوي تهديدات إلكترونية نحو المرأة ويساهم في تعزيز تنامي الخطورة الإجرامية من منظور رقمي، أم أن هذه الميديا تم اتخاذها كوسيلة لممارسة العنف نحو المرأة هروبا من الواقع وعدم القدرة على مواجهتها؟

في هذا المجال، أصدرت منظمة العفو الدولية في عام 2018 تقريراً بعنوان "تويتر السام" رصدت فيه فشل الشركة في احترام حقوق المرأة الإنسانية، بسبب ردها غير الكافي وغير الشاملة الدقيق على العنف والإساءة في الوسط الرقمي، ظف إليه في شهر سبتمبر من نفس العام، نشرت المنظمة تقريراً آخر يؤكد أن "تويتر لا يزال يخلد النساء" فيما يتعلق بالعنف والإساءة عبر شبكة الإنترنت وفي في محطات مختلفة من البيئة الرقمية رغم الوعود المتكررة بجعل الإنترنت مكاناً أكثر أماناً وسلاماً للمرأة⁽¹⁾.

مع الجدير بالذكر أن هذا التقرير يذكر أن شركة تويتر حققت بعض التقدم في هذا الشأن، لكنه غير كافٍ. وأقرت "تويتر" بأنها بحاجة لمزيد من الجهد، لكنها أكدت أنها تتخذ خطوات استباقية لمواجهة الإساءات عبر شبكتها.

في هذا المجال تؤثر الميديا الحديثة سلباً على حرية المرأة في ممارسة حقها في الرقمنة، وبالتالي تحد التهديدات الرقمية من حظوظ النساء في اكتساب حسابات آمنة على مواقع التواصل الاجتماعي، نتيجة للآثار التي تخلفها هذه الأخيرة على مركز المرأة من جوانب نفسية واجتماعية وبالتالي هز ملكة الثقة في ذاتها، وهذا ما بينته بعض الدراسات التي أهمها:

دراسة نشرتها شبكة "Vaw Learning" حول العنف الإلكتروني نحو المرأة، ذكرت فيه أن العنف ضد المرأة يمكن أن يكون امتداداً لتجارب العنف التي تعيشها النساء في علاقاتهن العاطفية في الواقع، بحيث يمكن أن يُستخدم من قبل الشريك كوسيلة للحفاظ على سيطرته وسلطته عليها⁽²⁾.

في دراسة أخرى أجراها الباحثان مفيدة خليفي ومحمود تيشوش حول العلاقة بين

(1) منظمة العفو الدولية، المرجع السابق

(2) Celyn Handy (2006), sexual harassment in small town new zealand : a qualitative study of three contrasting organizations, gender work and organization, vol,13, no 1, 2006

السن وتعرض الطالبات الجامعيات للتخويف والتهديد في الحياة اليومية، تم تسجيل أن 58.5% من المبحوثات يتعرضن أحياناً للتخويف والتهديد. وسجلت النسبة 75% لمن هن في سن 31 عاماً فما فوق، و63.2% لمن تتراوح أعمارهن بين 26 و30 عاماً، و52.6% لمن هن أقل من 25 سنة، أما نسبة 41.5% من المبحوثات اللاتي لم يتعرضن للتخويف والتهديد، فقد سجلت 47.4% لمن هن أقل من 25 سنة، و36.8% لمن تتراوح أعمارهن بين 26 و30 عاماً، و25% لمن هن 31 عاماً فما فوق⁽¹⁾.

نستنتج من هذه المعطيات أن التعرض للتخويف والتهديد في البيئة يزداد لدى المبحوثات اللواتي أعمارهن 31 عاماً فما فوق، وينخفض عند اللواتي هن أقل من 25 سنة، إلا أنه يشمل جميع الفئات دون استثناء، وهذا الاختلاف قد يعود إلى مستوى الوعي والنضج الفكري والمعلوماتي والقدرة على مواجهة مخاطر البيئة الرقمية، أو نتيجة لاتخاذ هؤلاء النساء للاحتياطات التي تقيمن من الوقوع في تلاعبات المجرم الإلكتروني مهما كانت صفته.

2- العنف في البيئة الرقمية ضد المرأة بين الأرقام الإحصائية والنصوص القانونية نحو مبادرات نسوية:

تزايد الحديث مؤخراً عن موضوع العنف في الفضاء الرقمي، وبالأخص الأشكال الموجهة ضد المرأة، بحيث تداولت مختلف القنوات أخبار بظهور هذا النمط الإجرامي بين تحديد كمي اتجاه نساء ضحايا عنف أو تهديد أو ابتزاز أو تنمر إلكتروني، الأمر الذي لقي اهتمام من طرف القانون بتجريم أفعال العنف عامة، وهذا ما ستم دراسته خلال هذا العنصر:

أ- مقتطفات من أرقام وإحصائيات جزائية لتعنيف النساء رقمياً:

في البداية يمكن القول إن موضوع العنف الرقمي لم يكن يعرف الوجود قبل ميلاد التكنولوجيا الحديثة، إلا أنه نمر وتطور بشكل رهيب، بحيث مؤخراً صدمت أرقام المعهد

(1) حفيظة خليفي، محمود تيشوش، العنف ضد المرأة عبر مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة ميدانية على عينة من الطالبات المستخدمات للفيسبوك، مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 9، العدد 1، 2022، ص 448

الوطني للصحة العامة المجتمع الجزائري حول ظاهرة العنف الموجه للمرأة، رغم وجود ترسانة قانونية لحماية النساء منذ عام 2015، غير أنه في العصر التكنولوجي تظل هذه القوانين حبراً على ورق ما لم تقم المرأة بالإبلاغ عن العنف الممارس ضدها في البيئة الرقمية.

ومن ناحيته أوضح أن فئة واسعة من المجتمع ترفض المساواة بين الرجل والمرأة وتنتظر إلى القوانين من منظور يسيطر عليه العادات والتقاليد والفهم الخاطئ للدين، وفي هذا الخصوص قدم السيد "وليد رياض بوقبو" بصفته مسؤول في جهاز الدرك الوطني في هذا الخصوص إحصائيات حول العنف المسجل ضد النساء خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2021، مشيراً إلى تسجيل 7994 قضية، بزيادة 0.56% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020 وهذا بفارق سنة واحدة فقط.

إذ تتوزع القضايا بين 51% تتعلق بالإهانة والتهديد، و38% اعتداءات جسدية، و4% مساس بالحياة الشخصية، و2% خطف البنات، و2% أفعال غير أخلاقية وتحريض، و3% أفعال جنسية، كما أظهرت الإحصاءات أن 31% من النساء ضحايا العنف تزيد أعمارهن على 42 سنة، و28% تتراوح أعمارهن بين 30 و42 سنة، و24% بين 18 و30 سنة، و17% أقل من 18 سنة. ووفقاً للمسؤول الأمني، يسجل العنف ضد المرأة في مختلف الفئات العمرية بغض النظر عن الظروف الاجتماعية، وهذا العنف ليس في الواقع الحقيقي فقط، وإنما حتى في الفضاء الرقمي أو الواقع الافتراضي الذي أصبح يهدد كيان المرأة مع اختلاف بيئة ممارسة الأفعال العنيفة فقط⁽¹⁾.

ب- الجانب القانوني للأفعال التي تعتبر عنفا ضد المرأة في البيئة الرقمية

يستلزم الحديث عن التنظيم القانوني لمختلف الأفعال الإجرامية العنيفة ضد المرأة في الفضاء الرقمي، والتي تدخل تحت منظور الجريمة المعلوماتية بوجه عام، من باب المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، وهذا باعتبار هذه الأخيرة وسيلة لتنفيذ الأفعال المعنفة الموجهة للنساء في عصر التكنولوجيا الحديثة من خلال هاتف ذكي أو

(1) علي ياحي، تنامي ظاهرة العنف ضد المرأة في الجزائر يثير مخاوف المجتمع، مطالب بمراجعة قانون الأسرة وفتح نقاش واسع حول غموض فيه يعطل أهدافه، صفحة عربية، على الرابط الإلكتروني <https://www.independentarabia.com/> 27 جويلية 2021، على الساعة 21:29.

حاسوب وكل أداة إلكترونية يمكن من خلالها تحقيق النتيجة.

بحيث هذه النتيجة تفضي عن أفعال يمكن إجمالها في كل من مجموعة من الجرائم التي قد تشكل اختراق لحساب المرأة على موقع التواصل الاجتماعي كالدخول والبقاء عن طريق الغش ودون علم الضحية أو بعدم رضاها وموافقتها كاستراق النظر لكلمة السر أو استعمال برنامج ذكي لكسرها، وهذا ما يؤدي إلى حصول الجانب على معلومات وبيانات أخرى يمكن له من خلالها تهديد المرأة المستهدفة عن طريق جمع صور ومعلومات وحيازته لها ثم إفشائها ونشرها في مواقع إباحية أو التجار بها على سبيل المثال، أو حتى استعمالا كورقة ضغط لتلبية غايات مختلفة.

في المقابل نجد أن المشرع الجزائري قد رتب عقوبات واتخذ إجراءات صارمة بشأن هذه الأفعال⁽¹⁾ التي ترتبط بالتقنية الحديثة، وفي نفس الوقت تهدد تواجد المرأة في البيئة الرقمية، بإضفاء حماية جنائية نحو جريمة السب والقذف على سبيل المثال في المادة 297 من قانون العقوبات أين تعتبر السب هو كل تعبير مشين أو أية عبارة أخرى مهما كان حجمها تتضمن في محتواها تحقيرا أو قدحا لا ينطوي على إسناد أية واقعة، وبالتالي يسبب ضرر معنوي في نفسية المرأة، ونظرا العمومية مصطلحات المادة القانونية، فيطرح التساؤل حول السب في مواقع التواصل الاجتماعي أي أساس قانوني ينظم ويضبط هذا السلوك الذي يحمل عنفا نفسيا بالأخص نحو المرأة ؟

فالمشرع الجزائري في هذا المجال لم يقصد المرأة بصفتها مفردة وخصص لها نصوصا قانونية تحميها من العنف الرقمي، بل جعل عمومية الألفاظ في العديد من المواد والأحكام القانونية المتعلقة لممارسة العنف ضد المرأة، لاسيما القفزة النوعية التي خطاها في مجال تجريم العنف نحو المرأة في سنة 2015 المتعلق بالوقاية من العنف الأسري وحماية الأسرة أين تحرق إلى أنواع العنف الموجه للمرأة بشكل تفصيلي⁽²⁾

(1) انظر المواد من 394 مكرر إلى 394 مكرر 8 بموجب القانون رقم 15-04 المؤرخ في 27 رمضان 1425 هـ الموافق 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات، ج.ر، ع 71، وكذلك مع مراعاة التعديلات الطارئة على بعضها بموجب القانون رقم 24-06 المعدل والمتمم بنفس القانون سنة 2024، ج، ر، ع 30.

(2) القانون رقم 15-19 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 والمتضمن لقانون العقوبات، ج، ر، ع 71.

ضف إليه القانون رقم 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال المعطيات ذات الطابع الشخصي، قصد توفير حماية أكبر للمرأة في مجال البيئة الافتراضية أو في نطاق ممارسة أو محاولة ممارسة العنف الرقمي ضد المرأة من زوايا نظر مختلفة وبأساليب متنوعة، وبهذا في إطار العنف الرقمي يكون المشرع الجزائري قد وفر نوعاً من الحماية للمرأة من مخاطر وتهديدات الفضاء الرقمي.

ج- مبادرات رقمية من ناشطات في الفضاء الرقمي كتجارب جزائرية رافضة النفس الرقمي على المرأة في عصر الحداثة

في ظل ضعف الترسنة القانونية وعدم إلمامها بشكل تام بمظاهر العنف الموجه للمرأة على مواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص كالتهرش الجنسي، تعالت صيحات نسائية بضرورة توفير الحماية الرقمية لهن، ولعل أهم ما يمكن ذكره في هذا المجال ما يلي:

حشدت جمعيات نسوية ناشطة في الدفاع عن حقوق النساء، إلى جانب ناشطات مستقلات وصانعات محتوى في الجزائر، جهودها للمشاركة في الحملة العالمية لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، تركّز نشاطاتهم فيها على منصات التواصل الاجتماعي بالدرجة الأولى من منطلق أنها أصبحت وسيلة فعالة للوصول إلى جمهور أوسع، ومن أهم هذه المبادرات نجد⁽¹⁾:

- لويّزة آيت حمو، عضوة في شبكة وسيلة لإسعاف النساء والأطفال، ذكرت أن الجمعية تستخدم إنستغرام وتيك توك لنشر فيديوهات عن قصص ضحايا العنف.

- وردة سويدي، مؤسسة صفحة "Algerian Feminists"، فتحدثت عن أجندة خاصة تتضمن منشورات وفيديوهات للتوعية بأنواع العنف ضد النساء، مع التأكيد على ضرورة تجاوز الأفكار المغلوطة المتعلقة بالعنف عامة، والرقمي خاصة.

- تجربة صحافيات ومؤثرين على موقع إنستغرام في إطار محاربة الصور النمطية التعنيفية: بحيث أكدت "ضحى عمراني" - صانعة محتوى رقمي نسوي- أنها ستنشئ فيديوهات توعوية على إنستغرام تشرح أنواع العنف ضد النساء، إضافة لمحاربة الصور

(1) Kenza Khatou, Algérie : un contenu numérique féministe dense, medfeminiswiya, <https://medfeminiswiya.net>, 5 décembre 2023

النمطية. ضحى، طالبة جامعية، عُرفت بنشاطها في تبسيط المفاهيم النسوية بالأخص في عصر التكنولوجيا الحديثة.

- الصحافية "ماجدة زوين" تشارك في حملة توعوية حول المعالجة الإعلامية لقضايا النساء، وكشفت عن نشاطات إذاعة "صوت المرأة" - مكان عملها- والتي تضم حصصاً وطاولة مستديرة حول العنف ضد النساء، مع ربطه بالأحداث في فلسطين لأنها أبرز مثال العنف الحي.

خاتمة:

في الختام يمكنني القول أن موضوع العنف الرقمي ضد المرأة، ما هو إلا امتداد لاستخدام التكنولوجيا الحديثة كوسيلة التطبيق هذا النوع من العنف نحو المرأة في البيئة الرقمية، والذي يشكل قضية متنامية تتطلب اهتماماً شاملاً في ظل توسع حركة المعلومات الإلكترونية وتوفر وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات الرقمية التي جعلت تطبيق العنف رقمياً ضد المرأة أمر سهل للمعادين استهداف النساء مما يزيد من مخاطر المضايقة والتهديدات الرقمية في مختلف محطات الفضاء الرقمي، أهمها موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك، وهذا جعل من مركز العنف الرقمي يمثل تحدياً متزايداً يتطلب ضرورة مكافحته لأنه لا يؤثر فقط على الجانب النفسي للنساء وفقك، بل يمتد إلى مشكلات عميقة تتعلق بحق التواجد في البيئة الرقمية وممارسة الحقوق المتعلقة بالجانب الإلكتروني، مما يحدث التمييز وعدم المساواة، وهذا ما يعرقل مشاركتهن الفعالة في المجتمع وفي الطراز أنفسهم في عصر التطور العلمي والحداثة.

نتائج الدراسة

يعتبر العنف الرقمي نوع جديد من أشكال العنف المعاصر المطبق على المرأة واستهدافها في محطات الفضاء الرقمي، بأساليب وأشكال متنوعة ترتبط في جماعة بالحرمة المعلوماتية.

أن العنف الرقمي لا يؤثر فقط على الصحة النفسية للنساء، وإنما يسهم أيضاً في تعزيز التمييز وعدم المساواة في تصفح الفضاء الرقمي بمختلف محطاته.

أن زيادة استخدام تقنيات التكنولوجيا الحديثة تؤدي بالضرورة إلى زيادة الهجمات

والمضايقات الإلكترونية على المرأة في البيئة الرقمية

وجود نقص تأطير قانوني بخصوص توفير الحماية الكافية للمرأة في العصر الرقمي، وهذا ما أدى إلى تزايد الاعتداءات الرقمية عليها مما أدى إلى تنامي ظاهرة العنف الرقمي ضد المرأة.

اقتراحات الدراسة:

- العمل على مراجعة وتحديث القوانين العقابية الحالية، وإدراج العنف الرقمي كجريمة قائمة بذاتها، أو تابعة للجرائم المعلوماتية في ظل تنامي وسائل التكنولوجيا الحديثة، لتشمل بذلك جميع أشكال العنف الرقمي عامة، والموجه للمرأة خاصة.

- نشر سياسة الوعي الثقافي حول موضوع العنف الرقمي ضد المرأة، وتهديدات البيئة الرقمية والمجرم الإلكتروني لها خلف أضواء الشاشات، عن طريق تنفيذ حملات توعوية على مستوى المجتمع لتعريف النساء بحقوقهن القانونية وكيفية حماية أنفسهن من العنف الرقمي بمختلف أنماطه

- من المستحسن تنظيم دورات تدريبية للقضاة وموظفي تطبيق القانون انطلاقاً من الشرطة القضائية حول كيفية التعامل مع قضايا العنف الرقمي بفعالية وشفافية ومصداقية دون تهميش البعض، وفي هذا إمكانية فتح ورشات تدريبية لهم وفق مقتضيات العصر الحديث، وبما يتماشى مع سياسات العنف الرقمي عامة دولياً ووطنياً.

- العمل على دعم وتشجيع التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات التعليم العالي ومختلف الجهاز المهتمة بوسائل الإعلام لتعزيز جهود مكافحة العنف الرقمي، ومعرفة الحدود التي ينتهي عندها، لتعزيز توفير حماية أكثر للمرأة أثناء تواجدها في الفضاء الرقمي

- ضرورة الاستغلال الأمثل لتقنيات التكنولوجيا الحديثة، بالأخص في ظل ظهور الذكاء الاصطناعي وقدرته الفائقة في تحليل البيانات، وهذا بتفعيل آليات إلكترونية لتقديم الشكاوى والبلاغات من المعنفات في البيئة الرقمية مع ضمان حماية هوية الضحايا في إطار احترام الخصوصية الرقمية.

- من الأفضل الاهتمام بمجال البحث العلمي وإجراء بحوث مستمرة، والعمل على

دعم الدراسات والأبحاث النظرية والتطبيقية حول موضوع العنف الرقمي ضد المرأة لتحديث البيانات وفهم الظاهرة بشكل أفضل وإمكانية تطوير الإطار التشريعي نحوها.

- الاهتمام بالجانب الرقمي، بالأخص من ناحية مواقع التواصل الاجتماعي بإنشاء منصات أمان يمكن من خلالها توفير معلومات وأدوات للأمان الرقمي، وتطوير وتحديث المنصات الإلكترونية الموجودة، إلى جانب تمكين النساء من تقديم الإبلاغ عن العنف الرقمي وبشكل رقمي.

المراجع:

المراجع العربية:

- حفيظة خليفي، محمود تيشوش، العنف ضد المرأة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، دراسة ميدانية على عينة من الطالبات المستخدمات للفيسبوك، مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 9، العدد 1، 2022
- علي ياحي، تنامي ظاهرة العنف ضد المرأة في الجزائر يثير مخاوف المجتمع، مطالب بمراجعة قانون الأسرة وفتح نقاش واسع حول غموض فيه يعطل أهدافه، صفحة عربية، على الرابط الإلكتروني <https://www.independentarabia.com/> 27 جويلية 2021
- قمقاني فاطمة الزهرة، العنف ضد المرأة العنف الرقمي ضد المرأة أنموذجا، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 11، العدد 03، 2023
- منظمة العفو الدولية، العنف ضد المرأة عبر الإنترنت في 2018، على الرابط الإلكتروني <https://www.amnesty.org/ar/latest>، تم النشر (23 سبتمبر 2020)، وتم التصفح في 27 اوت 2024.
- نوال وسار، العنف الرقمي ضد المرأة امتداد الظاهرة وتمدد الأشكال، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 07، العدد 01، جوان 2021.

المراجع الأجنبية:

- Celyn Handy ,Sexual Harassment in small Town New Zealand: A qualitative Study of three Contrasting Organizations, Gender Work and Organization, Vol,13, NO 1, 2006
- KENZA Khatou, Algérie : un contenu numérique féministe dense, medfeminiswiya, <https://medfeminiswiya.net> , 5 décembre 2023